سياسات التعليم العالي واشكالية البطالة في العراق

د. مالك دحام متعب*
د. إخلاص قاسم نافل*
باحثان وآكاديميان من العراق

* – كلية العلوم السياسية – جامعة النهرين

المقدمة

يعد التعليم العالي المعاصر الأداة الأساس في التنشئة العلمية، ومطلباً جوهرياً في بناء كفاية الأداء وتهيئة الكفايات التخصصية، التي تعد إحدى مراحل دورة تطور مهارات الموارد البشرية (غير ماهرة، شبه ماهرة، ماهرة، فنية، تخصصية،...الخ) التي تمثل أهم الموارد البشرية في المؤسسة ذلك أنها تمثل جزءاً مهما ورئيساً في تكوين الرأسمال الفكري لها. هذا يعني إن دور التعليم العالي قد تحول من إعداد أفراد يحملون ثقافة عامة عالية إلى أفراد يحملون ثقافة علمية متخصصة عالية، تمثل استجابة لحاجات سوق العمل.

إذن يجب أن تعتمد الوزارة سياسة تعليمية فاعلة تتخذ من سوق العمل اساساً في ذلك لكون الوزارة هي المسؤولة عن تهيئة الموارد البشرية التي تمثل الحاجات الأساس لسوق العمل وفاقا للمواصفات التي يفرضها سوق العمل.

لذلك يلحظ بأن دول العالم بعامة تتجه إلى الاهتمام بسياستها في التعليم العالي بمستوياته كافة ذلك انه يمثل الأداة الأساس في تطوير المجتمع وضمان تقدمه وإدامة رفاهيته. من هنا جاء الاهتمام بالنظام التعليمي وتطويره المستمر. إذ أن أي خللاً وعيب في النظام التعليمي ينعكس خفضاً في كفاية مخرجاته من الموارد البشرية، وهدراً مركباً في الطاقة والقدرة والمال وإنفاقا غير مبرر.

ينقسم العالم في وضع سياساته التعليمية إلى معسكرين: معسكر يعتمد نمط

الإدارة المركزية للتعليم التي تجعل التعليم استجابة لمؤسسات المجتمع، فهو يهيئ لها الموارد البشرية اللازمة لتشغيل مؤسساته. هذا يعني إن تخطيط التعليم يبنى على أساس الاحتياجات من الموارد البشرية التي تحددها مؤسسات المجتمع كماً ونوعاً. عليه هو تخطيط مشتق من تخطيط مؤسسات المجتمع.

المعسكر الثاني فهو يعتمد آلية لسوق، بمعنى آن السوق هو الذي يحدد الاحتياجات من الموارد البشرية، بما ينعكس على تخطيط التعليم العالي فالأفراد سيتجهون إلى دراسة التخصصات التي تطلبها هذه المؤسسات ليضمنوا لهم فرصاً في التشغيل. في هذه الحالة يبنى تخطيط التعليم العالي على هذا الأساس.

أن الخلل وعدم التوازن بين احتياجات مؤسسات المجتمع وبين مخرجات التعليم العالي كمياً ونوعياً سوف يؤدي إلى شيوع حالات من أنواع البطالة.

يستخلص من ذلك ان سياسات التعليم العالي يجب أن تصاغ وفاقاً لأليات تحقق لها المرونة لتلبي احتياجات المجتمع، وبعكس ذلك فان غياب السياسات التعليمية الفاعلة يؤدي إلى كلف باهظة ومضاعفة يتحملها المجتمع (المالك الحقيقي للثروة) أثناء الدراسة واثناء العمل لأنه سيتحمل كلفاً إضافية لتأهيل مخرجات التعليم لتتلاءم والعمل الجديد.

إذن فأن الخلل وعدم التوازن بين احتياجات مؤسسات المجتمع وبين مخرجات التعليم العالي كمياً ونوعياً سوف يؤدي إلى شيوع حالات من أنواع البطالة. فآلية السوق سوف تؤدي كما يقول الكلاسيك إلى التشغيل الكامل للموارد الاقتصادية وإعادة التوازن. هذا يعني التشغيل التام للموارد البشرية. كما أن الاتجاه الآخر الذي يعتمد نمط التخطيط المركزي يقود إلى تشغيل القوى العاملة القائم على أساس موازنة فرص التعليم مع فرص التشغيل. (نظرياً على الأقل).

استخلاصاً فأن اعتماد سياسة تعليمية لا تحقق الموازنة بين مخرجات التعليم العالي واحتياجات مؤسسات المجتمع من الموارد فضلاً عن التوظيف العشوائي الذي لا يهتم بمواصفات العاملين، البشرية يؤدي بالتالي إلى إشاعة ظاهرة البطالة بأنواعها، لابل تفاقمها. الأمر الذي ينعكس في صيغة هدر مضاعف في الموارد الاقتصادية (البشرية والمالية), لا بل قل انه هدر متراكب:

- إنفاق على التعليم العالي غير موظف بشكل علمي.
- هدر في الموارد البشرية.
- كلف عمل عالية مع أداء متدنٍ (سياسات تشغيل عشوائية) بسبب عدم التوافق بين مؤهلات العاملين ومتطلبات الوظيفة .

يعتمد التعليم العالي في العراق سياسة تعليمية تقوم على قبول جميع مخرجات الدراسة الثانوية الأكاديمية الراغبين بالدراسة وموائمة الطاقة الاستيعابية في مؤسسات التعليم العالي، بمعنى ان القبول يقوم على أساس:

- عدد خريجي الدراسة الثانوية الأكاديمية.
- الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي.

ولا علاقة لسوق العمل ولا حاجة لمؤسسات المجتمع في تخطيط التعليم العالي مما تنشأ عنه حالة من عدم التوازن ما بين الاحتياجات الفعلية من الموارد البشرية من الناحية الكمية والناحية النوعية وبين مخرجات التعليم العالي الأمر الذي يتسبب التشغيل الفوضوي والعشوائي الذي لا يقيم لمواصفات الفرد ومؤهلاته المطلوبة لشغل الوظائف وزنا، بما ينجم عنه هدراً متوازياً في المورد البشري والمورد المالي. وتتصدر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة التربية كونهما المسؤولتين عن وضع السياسات التعليمية في مؤسسات الدولة كافة في إعداد وتأهيل الملاكات المتخصصة والفنية في مختلف التخصصات التي تتحمل مسؤولية ادارة وتطوير مؤسسات الدولة، ومن المعروف أن دور هاتين الوزارتين يتعدى الهدف المذكور في المجتمع العراقي، الذي أصبحت فيه النسبة العالية للبطالة تهدد الكيان الاجتماعي وتنذر بعواقب كارثية على الصعد كافه، فقد أنظمت اعداد كبرى من الحاصلين على أعلى الشهادات الجامعية الأولية والعليا إلى طوابير العاطلين عن العمل أنتهى حال الكثير منهم إلى ممارسة مهن وأعمال ووظائف بعيدة عن تخصصهم بل لا تمت باي صلة لما تعلموه مما تسبب ذلك بهدر مالي وبشري غاب عن مدركات ذوي الاختصاص في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي أو تغافلوا عنه.

يشكل البحث محاولة متواضعة لتشخيص هذه المعضلة وتحديد علتها وصولاً إلى المعالجات والحلول التي تفيد في تجاوزها.

فرضية البحث

أن عدم اعتماد سياسة تعليمية رشيدة وموضوعية، ينعكس هدراً في الموارد المالية والبشرية والزمانية*.

اولا : مدخل نظري لمفهوم البطالة

أن التعريف العام للعمل أو التشغيل شهد العديد من التطورات والتحديث فاصح الفرد الذي يمتلك عملاً من الناحية الاقتصادية هو ذلك الفرد:[1]

- الذي يبذل جهداً منتجاً يحقق عنه دخلاً معيناً .
- ان يعمل في عمل يتناسب مع مواصفاته.
- ان يعمل لعدد مناسب من الساعات.

(1) سعد سلمان عبد الله، العمل، التشغيل والبطالة... من المفاهيم الاساسية، شبكة الانترنيت، كتابات اقتصادية على الرابط http://www.economicpaper.com

يمكن استخلاص تعريف البطالة بأنها الحالة التي يكون فيها الفرد أو الافراد ضمن قوة العمل التي يمكن تحديدها بالأعمار من (15) سنه فأكثر (قادرين على العمل وراغبين فيه، لكنهم لا يحصلون عليه بما يناسبهم من ناحيه المؤهلات أو يكفيهم من ناحيه عدد الساعات والايام(. وبناءً عليه يمكن تحديد خصائص الفرد العاطل عن العمل بأنه الشخص الذي يكون:

1 . قادر على العمل من الناحية البدنية والعقلية.
2 . راغب في العمل.
3 . لا يجد عملا البتة.
4. قد يجد عملا لا يناسب مؤهلاته.
5. قد يجد عملاً متقطعاً.

من هنا فقد تم ازالة بعض الغموض الذي أكتنف تعريف البطالة مصطلحاً علمياً ذلك نتيجة تعدد التعريفات الإجرائية للبطالة كون التعريفات الاجرائية تتناسب ومتطلبات البحث. وبما ان الدراسات والبحوث العلمية تستلزم قدراً اكبر من الدقة والتحديد في تعريف متغيرات الدراسة، حتى يمكن حصرها وقياسها بدقة متناهيه تتناسب مع موضوع وإشكالية وأهداف البحث، فان المصطلحات الاجرائية المتعلقة بظاهرة البطالة في هذه الدراسة والمتصلة بالعراق، سيتم تناولها من خلال المحاور الآتية:

اولاً: أنواع البطالة:

هناك العديد من انواع البطالة المنتشرة في الاقتصاد العراقي ومن أهم هذه الانواع الاتي:

البطالة (الاحتكاكية) التكنولوجية Frictional Unemployment

البطالة الهيكلية Structural Unemployment

البطالة الدورية periodical Unemployment

البطالة الموسمية Seasonal Unemployment

البطالة المقنعة Disguised Unemployment

البطالة الاحتكاكية (التكنولوجية) Frictional Unemployment

تحدث هذه البطالة بسبب التنقلات المستمرة بين المناطق والمهن المختلفة الناتجة عن تغيرات في الاقتصاد الوطني[2]، قد تنشأ عندما ينتقل العامل من منطقة أو إقليم جغرافي إلى منطقة أخرى أو إقليم جغرافي أخر. أو هي البطالة الناجمة عن عدم التوافق بين الوظائف الشاغرة وبين مواصفات الأفراد العاطلين عن العمل. تنشأ هذه البطالة عندما يجد العاطلون عن العمل صعوبة في الانتقال إلى الوظائف والاعمال الشاغرة والمتوافرة ويعد صغار السن، وخريجو المدارس، والجامعات، والمعاهد الفنية، أهم مصادر البطالة الاحتكاكية أو الانتقالية.

(2) جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة: عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1999، 202.

تأسيساً فأن هذا النوع من البطالة لا يوجد عجزاً في الطلب على العمل، ولكن العائق الاساس هو ما يعرف بالتصاق (Sticky) العمل بمكان معين أو مهارة معينة، وهو ما يؤدي إلى اختلال في سوق العمل، أي أن النقص يحدث في حركة العمل وكذلك معرفة فرص العمل، والبعض يرى أن مصطلح الاحتكاك (Friction) إنتقل من الميكانيك عندما لا تتلاءم الدواليب المسننة بصورة صحيحة مع بعضها البعض فتحدث احتكاكاً، وفاقاً لذلك عندما يتم تطبيق هذا الاصطلاح على البطالة يعني أن دولاب عرض العمل لا يتلاءم مع دولاب الطلب على العمل من ناحية المواصفات والمتطلبات.

ويمكن أن نحدد الاسباب التي تؤدي إلى ظهور هذا النوع من البطالة بالآتي:[3]

(3) بشير الدباغ وعبد الجبار الجرمود، مقدمة في الاقتصاد الكلي، دار المناهج للنشر والتوزيع، الاردن، ط1، 2003، ص391.

- التغيير المستمر في بيئة الاعمال والمهن المختلفة.
- الافتقار إلى المهارة والخبرة اللازمة لتأدية العمل المتاح.
- صعوبة التكييف الوظيفي الناشئ عن تقسيم العمل والتخصص الدقيق.
- ادخال تكنلوجيا متقدمة جديدة .

البطالة الهيكلية Structural Unemployment

تنشأ البطالة الهيكلية نتيجة للتحولات الهيكلية التي تحدث من حين لآخر، في بعض قطاعات الانتاج أي انها ترتبط بحدوث تغيير أساس في الهيكل الإنتاجي، سبب حدوث هذا النوع من البطالة هو وجود خلل يرتبط بهياكل الإنتاج والقاعدة الصناعية والإنتاجية للبلد، أو أن التخصص والمهارات لقوة العمل لا يجاري ولا يوافق الوظائف المتاحة، وذلك بسبب التغيرات المستمرة في الطلب على السلع والخدمات، والمشكلة الأساسية في البطالة الهيكلية، هي أن عنصر العمل ورأس المال لا يتسمان بالمرونة المناسبة والكافية لتناسب حركة الصناعات، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل في مثل تلك الصناعات، إن هذا النوع من البطالة يُعزى إلى التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد، فعندما يتغير هيكل الطلب على الإنتاج في صناعة معينة يتغير معه طبيعة الطلب على الأيدي العاملة في تلك الصناعة، وإلى حين يتكيف العمال بشكل كامل مع هذه التحولات الهيكلية تنشأ وتستمر أو أنها تتمثل بوجود عدد من الاشخاص العاطلين عن العمل بسبب حدوث تغييرات هيكلية في الاقتصاد، أي بوجود حالة عدم التوازن بين العرض والطلب على الايدي العاملة في المهن والنشاطات الاقتصادية.

المشكلة الأساسية في البطالة الهيكلية، هي أن عنصر العمل ورأس المال لا يتسمان بالمرونة المناسبة والكافية لتناسب حركة الصناعات، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل.

وكذلك عندما تتغير التكنولوجيا ويتغير تركيب الطلب النهائي على السلع والخدمات، الذي ينعكس بالتالي على العمال الذين لا يستطيعون اكتساب المهارات الجديدة بالسرعة الممكنة، ويأخذ الاختلال الهيكلي اشكالاً مختلفة مثل اختلال مخرجات التعليم واختلال البنية التنظيمية والإدارية، ويشكل ذلك بمجموعه هيكلاً لا يتوافق مع متطلبات التشغيل الكفوء للأفراد العاملين وعلى هذا الاساس توصف البطالة في هذه الحالة بالبطالة

الهيكلية[4]، المرتبطة أساساً بهيكلة الاقتصاد والناتجة عن تغيير هيكل الطلب على المنتجات أو التقدم التكنولوجي، أو انتقال الصناعات إلى بلدان أخرى بحثاً عن شروط استغلال أفضل أو من أجل ربح أعلى.

(4) سميرة عبد، البطالة المقنعة في الوطن العربي، دار طلاس للترجمة والنشر، سوريا، 1984، ص210.

البطالة الدورية البنيوية periodical Unemployment .

ينشأ هذا النوع من البطالة نتيجة ركود قطاع العمال وعدم كفاية الطلب الكلي على العمل، كما قد تنشأ نتيجة لتذبذب الدورات الاقتصادية بمعنى أنها تكون ناتجة عن دورية النظام الرأسمالي المنتقلة دوماً بين الانتعاش والتوسع الاقتصادي وما بين الانكماش والأزمة الاقتصادية التي ينتج عنها وقف التوظيف والتنفيس عن الأزمة بتسريح العمال.

وكذلك يفسر ظهور البطالة الدورية بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح، مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة، أي أن البطالة الدورية مرتبطة بالدورة الاقتصادية أي بالتقلبات التي تحدث بصورة دورية للنشاط الاقتصادي عند الانتقال من حالة الرواج إلى حالة الركود أو الكساد، فعندما يصل النشاط الاقتصادي إلى مرحلة الرواج في الدورة الاقتصادية سيتبعها مرحلة الهبوط أو التراجع ومن ثم الركود أو الكساد الذي يؤدي إلى انخفاض مقدار الارباح، ومن ثم انخفاض مستوى التشغيل وحدوث هذا النوع من البطالة [5].

يفسر ظهور البطالة الدورية بعدم قدرة الطلب الكلي على استيعاب أو شراء الإنتاج المتاح، مما يؤدي إلى ظهور الفجوات الانكماشية في الاقتصاد المعني بالظاهرة.

(5) اسماعيل محمد، التحليل الكمي والدراسات التجارية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، 1973، ص99

وقد يتقلب مستوى التوظيف والاستخدام مع تقلب الدورات التجارية ما بين الانكماش والتوسع أي أن التوظيف يزداد خلال مدة التوسع وينخفض خلال مدة الكساد. كما يلاحظ أن البطالة الدورية تشمل معظم النشاطات الاقتصادية أي أن الانخفاض يكون في الطلب الكلي، وهو ما يؤدي إلى قيام العديد من المنشآت بتسريح العمال من وظائفهم وفقدان الوظائف.

إذن يحدث هذا النوع من البطالة بسبب انخفاض الطلب الكلي على السلع والخدمات، والذي بدوره يمثل انخفاضاً في الطلب على العمل، بمعنى آخر عجز الاقتصاد القومي عن توفير فرص عمل لطاقة من يرغب في العمل ويبحث عنه، ويزداد حجم البطالة الدورية ومدتها كلما طالت حالة الركود أو

الكساد التي يمر بها الاقتصاد، عليه فقد تكون البطالة الدورية شاملة، إذا كان فائض القوى العاملة المتعطلة يشمل كافة القطاعات والانشطة الاقتصادية دون استثناء أو تكون جزئية، إذا كانت مقتصرة على قطاع معين أو فئة محددة من قوة العمل.

البطالة الموسمية Seasonal Unemployment

هذا النوع من البطالة يحدث عندما ينخفض الطلب على الايدي العاملة عند انتهاء موسم معين لمنتوج أخدمه ما، أو قطاع إنتاجي محدد، مما يؤدي إلى ارتفاع عدد العاطلين عن العمل، أي أن هناك زيادة في عرض العمل خلال مواسم معينة من السنة، كمدد تخرج الطلبة من الجامعات وغيرها من مراكز التعليم والتدريب دون الحصول على أي وظيفة معينة، أو مدد انتهاء العمل في جني المحاصيل الزراعية، كذلك ينتشر هذا النوع من البطالة في قطاع السياحة وقطاع الصيد .

أن البطالة الموسمية تعادل الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح.

تأسيساً يمكن الاستنتاج أن البطالة الموسمية تعادل الفرق الموجود بين العدد الفعلي للعاملين وعددهم المتوقع عند مستوى الإنتاج المتاح، وعليه فعندما تعادل البطالة الموسمية الصفر فإن ذلك يعني أن عدد الوظائف الشاغرة خلال هذه المدة يساوي عدد الاشخاص العاطلين عن العمل[6]. لذا فأن البطالة الموسمية اجبارية عن اعتبار أن عدد العاطلون عن العمل في هذه الحالة على استعداد للعمل بالأجور السائدة إلا أنهم لن يجدوا عملاً .

(6) بشير الدباغ وعبد الجبار الحرمود، مصدر سبق ذكره، ص380.

البطالة المقنعة Disguised Unemployment

تنشأ البطالة المقنعة في الحالات التي يكون بها عدد العمال المشتغلين يفوق الحاجة الفعلية للعمل، مما يعني وجود عمالة فائضة غير منتجة. وأول من أطلق هذا المصطلح (البطالة المقنعة) G. Robinson عام 1936 لوصف العمال في البلدان المتقدمة الذين قبلوا بوظائف أو أعمال متدنية دون مستواهم الانتاجي المقبول نتيجة لاستغناء ارباب العمل والمنشآت عن خدماتهم، والمقصود بالعمال هنا الذين ينخفض الناتج الحدي لعملهم انخفاضاً كبيراً قد يصل إلى الصفر [7]. مما يعني وجود عمالة فائضة لا تنتج شيئاً، وعند تحويل هذا الفائض من العمال عن المشروع الذي يعملون فيه،

(7) سميرة عبده، البطالة المقنعة في الوطن العربي، دار طلاس للترجمة والنشر، سوريا، 1984، ص210.

فأن ذلك لن يؤثر على الإنتاجية العامة، وتكون البطالة المقنعة في البلدان النامية لارتباطها بهيكل الإنتاج غير المرن في هذه البلدان.

ويفسر العديد من الاقتصاديين بروز البطالة المقنعة خاصة في القطاع الصناعي في البلدان النامية، بسبب ثبات دالة الإنتاج في الصناعة حيث أن القائمين على المشاريع الصناعية لا يأخذون بنظر الاعتبار الزيادة المستمرة في حجم قوة العمل، وبصورة عامة فأن سبب ظهور البطالة المقنعة أو المستقرة الاعداد الكبيرة من الايدي العاملة الفائضة عن الحاجة، فضلاً عن الاختلالات في مخرجات التعليم والتدريب وارتفاع نسبة هدر طاقات العمل، حيث توجد اعداد كبيرة من الموظفين والعاملين في أجهزة الدولة ودوائرها لا يقدمون أية زيادة في الإنتاج .

ثانيا : البطالة في العراق

تعد البطالة من الموضوعات التي اخذت اهمية كبرى في المجتمعات المعاصرة من حيث البحث والتحليل، لذلك استحوذ موضوعها بشكل رئيس على اهتمام صناع القرار السياسي، وكذلك اهتمام الباحثين في مجالات السياسة والاقتصاد والاجتماع، بعدّ موضوع البطالة اشكالية فرضت نفسها بشكل دائم وملح على الساحتين الدولية، والعربية، وعلى وجه الخصوص العراق. وقد تراجع موقع العراق على المستوى العربي والاقليمي والدولي خلال الفترة الماضية، مما قلص من فرص التطور سياسياً واجتماعياً واقتصادياً، كان للجانب التنموي النصيب الاكبر منها[8]

تتمثل ظاهرة البطالة حالياً احدى المشكلات الاساس التي تواجه العراق، اذ ان اختلال الهيكل الاقتصادي الذي تتجلى اوضح صوره في قطاع النفط[9] وارتفاع معدل الانكشاف الاقتصادي، وهو اختلال ناتج عن غياب التنويع الاقتصادي[10]، فضلاً عن ضعف التراكم الرأسمالي وهشاشة وتردي الوضع الامني هي ابرز واسوأ سمات الازمة الاقتصادية التي يعيشها والركود الاقتصادي الذي يعانيه العراق هو تفاقم ظاهرة البطالة أي (التزايد المستمر والمطرد في عدد الاغراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون العثور عليه) .

من هنا شكلت ظاهرة البطالة احدى اخطر المعضلات التي واجهت الدول

(8) امنة محمد علي، العراق ودول الجوار: سياسة الانفتاح وابعادها الاقتصادية، مجلة دراسات دولية، العدد52،2012،ص113.

(9) تقرير وزارة المالية، الموازنة العامة للدولة العراقية، بغداد.2006،

(10) عبد الجبار عبود، البطالة في العراق،مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد43-44، بيروت، 2008، ص49.

العربية بعامة والعراق على وجه الخصوص، فد تصدرت الدول العربية دول العالم كافه، فيما كان العراق متصدراً الدول العربية في هذه الظاهرة، وبحسب تقرير مجلس الوحدة الاقتصادية التابع لجامعة الدول العربية الصادر عام 2005 الذي قدر نسبة الشباب العاطلين عن العمل بما يقارب الـ 60%[11]. في حين اكدت مصادر عراقية على وجود نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل، ولكن بنسب اقل، ومهما اختلفت تلك النسب إلا انها مؤشر قوي على وجود خلل اقتصادي واجتماعي ينبغي الوقوف عنده، وضرورة معالجته. لذا يمكن عدّ البطالة بانها من اخطر المشكلات التي تهدد استقرار الدول والامم، وتختلف حدتها من دولة إلى اخرى، ومن مجتمع لآخر، وبالإمكان عدّها السبب الرئيس لمعظم الامراض الاجتماعية وتمثل تهديدا واضحا على الاستقرار السياسي.

(11) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الجامعة العربية، 2005، ض76.

ومنذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة تشير التجربة الاقتصادية إلى فشل الحكومات العراقية وبدرجات متفاوتة في تطبيق استراتيجية وسياسات اقتصادية قادرة على بناء اقتصاد قادر على تامين النمو الاقتصادي المتواصل، الذي يؤمن فرص التشغيل المنتج والقادر على تعزيز المنافسة وتمويل مشاريع البنى الاساسية والمرافق والخدمات العامة. لذلك تعدّ البطالة في العراق احدى المشكلات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وترتبط بمتغيرات الاقتصاد الكلي وليس بالطلب الكلي الفعّال كما هو الحال في البلدان والدل المتقدمة .

تعدّ البطالة في العراق احدى المشكلات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وترتبط بمتغيرات الاقتصاد الكلي وليس بالطلب الكلي الفعّال.

ثالثا : أسباب تفشي ظاهرة البطالة في العراق Causes Unemployment

تختلف أسباب البطالة من منطقة لأخرى، ومن مجتمع لأخر، فقد تكون أسبابها اقتصادية بالدرجة الأولى، أو اجتماعية، وأخرى سياسية، وهذا ما يميز العراق عن غيره من الدول العربية وغير العربية، إذ يعاني الاقتصاد العراقي من اختلالات هيكلية، بذلك يكون الاقتصاد العراقي أقرب ما يكون إلى الاقتصاد الخدمي استثناءً من ذلك قطاع النفط .

أن مشكلة البطالة في العراق ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تعبر بوضوح عن العجز في البنى الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني[12]، وقد ساهم ذلك في تفشي وبروز ظاهرة البطالة في العراق حيث

(12) ظافر طاهر حسان، تحديات الاقتصاد العراقي بعد الانسحاب الامريكي مشكلة البطالة وامكانية حلها، مجلة دراسات دولية، العدد52،2012،ص166

أصبح في مقدمة الدول العربية التي تعاني من ظاهرة البطالة، ولعل اهم اسباب تفشي هذه الظاهرة في العراق:

أن مشكلة البطالة في العراق ذات ابعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية تعبر بوضوح عن العجز في البنى الاقتصادية وعن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني..

اولاً: اخفاق خطط التنمية الاقتصادية: عند التمعن في تقييم تنفيذ خطط التنمية الاقتصادية نجدها محبطة ومخيبة للآمال، فقد تدنى متوسط دخل الفرد، بالمقارنة بالدول المتقدمة في هذا المجال، يمكن أن يعزى ذلك إلى جمود الهيكل الاقتصادي، فضلاً عن التأخر في الجهود الانمائية والصناعية، حيث نجد أن الصناعة الوطنية ناشئة يتعذر عليها منافسة صناعات الدول المتقدمة، بما يزيد من العقبات التي يوجهها العراق التباطؤ في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي وفشل السياسة الاقتصادية التي كان ينتظر منها تقليل اسباب تفاقم أزمة البطالة [13].

(13) محمد أدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، مجلة النبأ، العدد (54)، 2000، ص24.

فشل برامج التخطيط الاقتصادي وتفاقم أزمة المديونية الخارجية، إن اخفاق خطط التنمية الاقتصادية في العراق على مدار العقود الماضية بخاصة بعد الوفرة النفطية التي شهدها العراق في مطلع سبعينيات القرن الماضي، أوقعت العراق في مأزق المديونية الخارجية بخاصة في مدة التسعينيات، اذ بلغت (220) مليار دولار، كان للعراق النصيب الأكبر بها[14].

(14) لمزيد من التفاصيل ينظر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2003.

فضلاً عما ما تقدم، فقد غاب التخطيط الاقتصادي المنهجي تماماً كما ان برامج التعليم في العراق لم تتوافق و حاجات سوق العمل الفعلية، فضلاً عن أن التكوين التعليمي في العراق لا يتجاوب مع التطورات التكنولوجية السريعة الجارية في عالم اليوم[15].

(15) عزمي الاخضر، فعالية سياسة التشغيل من خلال الصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مجلة العلوم السياسية، العدد (26)، 2006، ص35.

ثانياً: إخفاق برامج التصحيح الاقتصادي: لقد باءت بالفشل الذريع برامج التصحيح الاقتصادي التي اعتمدها العراق بعد الاحتلال عام 2003، عند تعاونه مع صندوق النقد الدولي، فلم يحدث أي نمو اقتصادي حقيقي، بل على العكس من ذلك ازدادت البطالة حدة، واتسعت الفجوة عند تطبيق برامج التصحيح الاقتصادي، وازداد عدد العاطلين عن العمل، كما أدى ذلك إلى افقار قطاعات كبرى من الشعب نتيجة لرفع الدعم على السلع والخدمات الاساس. اذ انبثق عن تطبيق هذه البرامج سياسات نقدية ومالية وتوجهات اجتماعية زادت من حدة البطالة وكالآتي:

أن الصناعة الوطنية ناشئة يتعذر عليها منافسة صناعات الدول المتقدمة، بما يزيد من العقبات التي يوجهها العراق التباطؤ في تحقيق معدلات النمو الاقتصادي.

- لم تتمكن اجهزة الدولة المسؤولة من توفير فرص عمل حقيقية تستوعب الخريجين.
- تقليص معدلات الانفاق العمومي الموجه للخدمات الاجتماعية.
- تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى إلى خفض الاستثمار الحكومي في خلق طاقات إنتاجية جديدة تستوعب الايدي العاملة .

تأسيساً فقد ارتفعت معدلات البطالة في السنوات الاخيرة بسبب برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تم تطبيقها فزاد من تفاقم مشكلة البطالة[16].

(16) نقلاً عن:
United nations, report on the worlds social sistuation, 1993, P. 17.

التوجيه غير السليم للموارد المالية العربية: من خلال استنزاف أغلب الموارد المالية خلال مدة انتعاش اسعار النفط في الاتفاق على التسليح، مما أدى إلى وقوع العراق في شراك المديونية وخدمتها المكلفة.

انخفاض الطلب على اليد العاملة ونمو قوة العمل الفعلية: أصبح العراق يتحمل عبئاً كبيراً في سبيل مواجهة تفاقم ازمة البطالة خصوصاً بين الشباب ذوي الشهادات العالية، بسبب تداخل عدد من العوامل ذات العلاقة المباشرة بقضية التشغيل السكاني كالنمو السكاني، ونمو القوى العاملة ومستويات المهارة والانتاج. فضلاً عن ذلك هناك أسباب مباشرة زادت من حدة البطالة وتفاقمها في العراق منها الآتي:

الزيادة الحاصلة في جانب عرض القوى العاملة نتيجة زيادة نسب النمو السكاني، والتي تصل إلى 3,5 %. والغزو الامريكي للعراق أدى إلى حدوث مجموعة من العوامل التي أدت إلى مشكلات كارثية للاقتصاد العراقي وشعبه، وكرست مشكلة البطالة. وكما يأتي:-

- حل الجيش العراقي، فضلاً مؤسسات الدولة، والتشكيلات الحكومية أدى إلى زيادة وتفاقم مشكلة البطالة.
- توقف كثير من ورش العمل الصغرى ومصانع متوسطة الحجم التي كانت مصدراً للكثير من العوائل العراقية.
- تدفق السلع والمنتجات الاجنبية من دول العالم كافة دون أي ضوابط.
- غلق المصانع الكبرى والاعمال التجارية وهجرة رؤوس الاموال المحلية إلى خارج العراق، بسبب انعدام الامن، وفتح الحدود وصعوبة أو استحالة العمل الاقتصادي في العراق.

- نظام المحاصصة المبني على معايير الانتماء المعمول به حالياً في مؤسسات الدولة انعكس سلباً على قوة العمل، وأدى إلى تفاقم أزمة البطالة وزيادة عدد العاطلين عن العمل.
- تدهور الاحوال الاجتماعية والمدنية في العراق بعد الغزو والاحتلال، وزيادة عدد المهجرين داخل وخارج العراق .
- الاختلال الحقيقي في هيكل القوى العاملة، إذ أن مخرجات التعليم لا تتناسب مع حاجة سوق العمل .
- الضعف العام في القاعدة الصناعية في البلد، فضلاً عن شيوع النشاطات الهامشية والطفيفة في أغلب القطاعات، إذ لا تشكل مساهمة القطاع الإنتاجي السلعي المرتبط بالصناعة التحويلية إلا ما نسبته 7% من الناتج المحلي الاجمالي 2000[17]، إذ إن الاقتصاد العراقي ريعي بالدرجة الأولى، يعتمد على إيرادات بيع الموارد الطبيعية، والتي لا تحتاج إلى توظيف اعداد كبرى من العاملين .
- ضعف القطاع الخاص في العراق، فالقطاع الخاص لا يوفر في العراق فرص عمل إلا بنسبة 40 ـ 50 % من مجموع العاملين ويعمل الآخرون في القطاع العام والمختلط[18]، في حين يعمل في القطاع الخاص للولايات المتحدة الامريكية ما نسبته 95 ـ 98 %، من مجموع العاملين بينما لا يعمل في مؤسسات الدولة سوى 2 ـ 5 % فقط[19].
- عدم قدرة الدولة على إيجاد فرص عمل جديدة للقادرين عليه، سواء في القطاع الحكومي نتيجة التشبع الوظيفي، وبسبب عدم توفر التسهيلات الكافية للقطاع الخاص والاضطرابات الامنية، التي أدّت إلى التردد في تدفقات الاستثمارات الاجنبية، وكذلك عدم توافر العمالة الماهرة لاستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تعتمد عليها هذه الاستثمارات.
- الضعف العام في العراقي والتراجع المذهل في معدلات النمو، وهجرة العقول وعدم إستقرار السياسة النقدية .
- وضعت الضغوط الإجتماعية عدداً من القيود على مشاركة المرأة في سوق العمل وحصرتها في بعض الأنشطة كالتركيز على التدريس،

(17) طارق عبد الحسين العكيلي، البطالة، التشغيل في اقتصاد ريعي معوق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، مصدر سابق، ص36.

(18) حيدر نعمة الطريحي، خصخصة القطاع الحكومي العراقي، مركز العراق للأبحاث، 2005، ص30.

(19) حسنين مرسي، دور القطاع الخاص في البلدان الرأسمالية، مجلة الاقتصاد العربي، العدد (22)، 2001، ص19.

وهذا الأمر أضعف من تأثير الزيادة في نسبة مشاركة الإناث في سوق العمل، كما أدّت العوامل الاجتماعية إلى تركيز المشتغلين في الأجهزة الحكومية وتضخم الجهاز الإداري، كما دفعت تلك الضغوط صانعي السياسات التعليمية إلى مخالفة شروط سوق العمل والاستجابة للشروط الإجتماعية.

- معاناة الإقتصاد العراقي من إختلالات هيكلية فهو أقرب ما يكون إلى اقتصاد خدمي .
- فشل برامج التنمية في العناية بالجانب الاجتماعي بالقدر المناسب وتراجع الاداء الاقتصادي وتراجع قدرة القوانين المحفزة على الاستثمار في توفير فرص العمل بالقدر الكافي.

فضلا عما تقدم، فأن تفاقم عدم وجود استراتيجية فعالة لموجهة البطالة في العراق، يتضح من خلال ضعف إداء الاقتصاد العراقي باعتماده على مصدر واحد وهو البترول، مما أدى إلى غياب نمط تنموي واضح للعراق الذي يجب أن يعتمد على العمل كمصدر لكل الثروات.

أدّت العوامل الاجتماعية إلى تركيز المشتغلين في الأجهزة الحكومية وتضخم الجهاز الإداري، كما دفعت تلك الضغوط صانعي السياسات التعليمية إلى مخالفة شروط سوق العمل والاستجابة للشروط الإجتماعية.

لذلك، فأن غياب خطط تنموية تربط بين القطاعات الاقتصادية وانظمة التكوين المختلفة، قد أفرز بطالة حاملي الشهادات الجامعية الاولية وحتى العليا. علماً أن هيمنة الإدارات ذات النمط البيروقراطي على المجتمع بمختلف مؤسساته أبطل فعالية الكثير من البرامج الموجهة لمحاربة البطالة كتمويل مشاريع المؤسسات الصغرى، وهو راجع في معظم الاحيان إلى غياب بنكي فعال قادر على تمويل الاستثمار وانتشار المشاريع فضلاً عن عدم وجود سياسة تهدف إلى التشجيع على المبادرة بحيث ارتكز المجتمع العراقي على الفكر الاتكالي الذي قد يرجع لأسباب تكوينية للعقل العراقي الذي يميل احيانا إلى عدم المجازفة وتحمل المسؤولية، فضلاً عن عدم القدرة على التفكير الذي لا يسمح ببناء مؤسسات نشطة قادرة على خلق فرص عمل.

زيادة على ذلك ان الحكومة العراقية غابت عنها تماماً سياسة الاندماج والتكامل الاقتصادي بينها وبين الدول العربية والاسلامية، مما جعل البحث عن العمل في الدول الغربية وبأي ثمن.

رابعاً: دور سياسات التعليم العالي في تفاقم ظاهرة البطالة في العراق

أن مشكلة البطالة في الاقتصاد العراقي من المشكلات المتراكبة اذ تتداخل مسببات هذه المشكلة وتداعياتها بين الاقتصاد والسياسة والاجتماع في الوقت نفسه[20]، وتتصدر وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مؤسسات الدولة كافة في اعداد الملاكات المتخصصة والفنية كونها الجهة المسؤولة عن وضع سياسات التعليم وتخطيطه التي تتحمل مسؤولية إدارة وتطوير مؤسسات الدولة، لكن دور هذه الوزارة يتعدى الهدف المذكور في المجتمع العراقي، الذي أصبحت فيه نسبة البطالة العالية تهدد الكيان الاجتماعي ونذرها تلوح في أفق عواقب كارثية على الصعد كافة، فقد هيأت وزارة التعليم العالي اعداداً هائلة من الحاصلين على الشهادات الجامعية الاولية والعليا لينظموا إلى صفوف العاطلين عن العمل، فقد بلغت نسبتهم ما يقارب 60% أكثر من نصف هذه النسبة من الشباب، في حين لا تتجاوز مشاركة المرأة في القوة العاملة 19%، هذه البطالة معظمها هيكلية ناجمة عن توقف قطاعات الإنتاج الرئيسة بخاصة قطاع الزراعة والصناعة التحويلية ومعظم الانشطة الخدمية من ناحية والتحول في انماط الطلب على القوى العاملة في سوق العمل، فضلاً عن دور العامل الموضوعي المرتبط بطبيعة سوق العمل التي تتطور بسرعة أكبر من التطور في نظام التعليم والتدريب وما سيترتب على ذلك التطور من اختلال العلاقة بين الشروط المطلوبة في سوق العمل والمؤهلات المعروضة من ضمن مخرجات النظام التعليمي.

أن بطالة الجامعيين في العراق لها علاقة بالنشاط الاقتصادي للبلد، زيادة إلى عوامل مرتبطة بالمنظومة التكوينية بخاصة العلاقة بين سوق الشهادات وسوق العمل.

ارتبطت هذه المشكلة بمجموعة واسعة ومتشابكة من العوامل والتحديات، تأتي في مقدمتها التوجهات غير الحكيمة للسياسات التي اعتمدتها وزارة التعليم العالي، فضلاً عن تخلف السياسات الاقتصادية للحكومات العراقية المتعاقبة، من خلال اهمالها القطاعات الانتاجية، ومن ثم تسخير الوفورات النفطية لتمويل مشاريع غير إنتاجية أدّت إلى تدهور إنتاجية رأس المال البشري. وبالتالي هدرا وتهميشا الطاقة البشرية وجسد ذلك الواقع مشكلة البطالة بعدها مشكلة اجتماعية واقتصادية وسياسية بكل ابعادها ومضاعفاتها فهي تزداد اتساعاً طالما إن فرص العمل الجديدة عاجزة عن استيعاب الاعداد المتزايدة من طالبي العمل[21].

(20) كامل عباس مهدي، سياسات الاحتلال الاقتصادية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2004، ص27.

(21) رزق الله هيلان، البطالة والفقر ملاحظات وتأملات، شبكة الانترنيت: http://www.mafhoum.com

تأسيساً فأن بطالة الجامعيين في العراق لها علاقة بالنشاط الاقتصادي للبلد، زيادة إلى عوامل مرتبطة بالمنظومة التكوينية بخاصة العلاقة بين سوق الشهادات وسوق العمل، وتؤدي هذه الظاهرة إلى افراز عوامل مهيأة لظواهر أخرى أهمها الهجرة الدولية، الانحراف، التجارة غير الشرعية وغيرها[22].

(22) رابح كشاط، إشكالية البطالة في الوطن العربي، جامعة سعد حلب البليدة، 2005، ص2.

من هذا المنطلق، فإن بناء استراتيجية محاربة البطالة في غياب قياس احصائي دقيق، بحسب مناطق البلد بعد تقسيمه بطريقة دقيقة، انطلاقاً من اعتبارات اقتصادية وتنموية وليس إدارية يصبح غير فعال، وهو ما يمكن أن يفسر الاخفاقات المختلفة لمجمل السياسات التي وضعتها الحكومات العراقية المتعاقبة لمحاربة ظاهرة البطالة.

تأسيساً على ذلك، فقد تفاقمت ظاهرة البطالة بين خريجي وزارة التعليم العالي والبحث العلمي لأسباب كثيرة لعل من اهمها :

- عدم اعتماد سياسات تعليمية حكيمة وموضوعية.
- تخلي الحكومة عن أسلوب التوزيع المركزي للخريجين في وزارة الدولة ومؤسساتها.
- ضعف قدرة القطاع الخاص على استيعاب الخريجين لمحدودية الامكانات التشغيلية مع عدم توفق التخصصات.
- اخفاق خطة القبول المركزي في تحقيق المواءمة بين مخرجات التعليم وحاجات سوق العمل، الامر الذي يفسر عدم وجود خطة، وانما على اساس الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد .
- عدم التركيز على التخصيصات العلمية والتكنولوجية المطلوبة في سوق العمل المحلي والاقليمي والدولي.
- غلق الخطط الدراسية والمناهج التعليمية وعدم مواكبتها للمستجدات وبما يتناسب وحاجة السوق.
- الضعف العام في تطوير الملاكات الحالية مهنياً بخاصة في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة .
- عدم الاهتمام بإعداد الملاكات الوسطية والمهنية من خلال اهمال المعاهد الفنية والكليات المهنية.
- تصدير العمالة الفكرية وعدم الاهتمام بالتنمية البشرية.

- الضعف العام في تبني وتأهيل الخريجين بالشكل الذي يسمح لهم بالتنافس والتفوق على اقرانهم في السوق الاقليمي والدولي .
- عدم التركيز على المجالات والتخصصات المطلوبة في السوق المحلية فيما يتصل بالبعثات والزمالات الدراسية والدراسات العليا داخل وخارج القطر.

بعامة يتضح ان الوزارة قد اعتمدت*[23]: سياسات تعليم تقوم على اساس استيعاب مخرجات التربية كافة، وبذلك هي لا تعتمد حاجة السوق الكمية والنوعية. واعتماد الطاقة الاستيعابية للكليات والمعاهد في القبول .

(23) * مقابلة مع احد العاملين في دائرة الدراسات والتخطيط بتاريخ 2013/10/15

نجم عن ذلك عدم التوازن بين حاجة السوق النوعية، مما ادى إلى فائض في نوعية الموارد البشرية في تخصصات غير مطلوبة، وعجز في تخصصات نوعية اخرى مطلوبة .

خامسا : آثار البطالة

تشير المعطيات المتوافرة عن مشكلة البطالة في العراق إلى ان هذه الظاهرة آخذة بالتنامي تدريجيا وتأخذ شكلا تصاعديا سنة بعد اخرى، وان الآثار المترتبة عليها قد تكون كارثية، فالبطالة تساعد على زيادة التشرذم الاجتماعي وتؤدي إلى حالة التعطيل عن العمل الدائم والمؤقت وما يصاحبها من مشكلات وآثار اقتصادية واخرى اجتماعية على اصابة غالبية الشباب العاطلين عن العمل بحالة من الاحباط وعدم الثقة بالنفس بخاصة من حملة الشهادات الجامعية مما يدفعهم هذا الشعور إلى التفكير جديا من الانتقام من الدولة بعدّها الراعية لهم، والتي ترفض منحهم فرصة العيش الكريم وتحسين اوضاعهم وتجسيد طموحهم من خلال تحصينهم بالعمل[24]، وتأسيسا على ما تقدم فيمكن تقسيم الآثار المترتبة عن البطالة الى :

البطالة تساعد على زيادة التشرذم الاجتماعي وتؤدي إلى حالة التعطيل عن العمل الدائم والمؤقت وما يصاحبها من مشكلات وآثار اقتصادية واخرى اجتماعية.

(24) زياد عربية، البطالة في سوريا الوضع الراهن - الاسباب - الاثار السياسات، مجلة دراسات استراتيجية، مركز الشرق العربي للدراسات الحضارية والاستراتيجية، جامعة دمشق، العدد11، 2004، ص45

الآثار الاقتصادية Economic Effects

على الرغم من أن التأثيرات السلبية لظاهرة العولمة في الاقتصاد العالمي ومشكلاتها الكثيرة ومن ضمنها البطالة، ووفقاً للتقارير الرسمية العربية ومن بينها التقارير الصادرة عن منظمة العمل العربية، أن هناك مؤشرات على

اتساع هذه الظاهرة، لاسيّما في العراق، فقد بلغت نسبة البطالة حوالي 60% في العراق وأن ارتفاع معدل البطالة يرجع إلى أسباب استراتيجية وهي أن اقتصاد البلد يواجه صعوبات كبرى في توفير فرص عمل جديدة، ذلك لعدم توافر البيئة الاستثمارية المناسبة لخلق فرص عمل حديدة، بخاصة بعد قيام قوات الاحتلال الامريكي في العراق بحل كثير من المؤسسات الحكومية والجيش والشرطة، مما أدى إلى تسريح ملايين العاملين [25]، لقد اوجد ذلك أسباباً كارثية وسلبية على الحالة الاقتصادية للمتعطلين عن العمل، حيث انعدم دخلهم، في هذه الحالة لجأ العاطلون عن العمل إلى انفاق ما سبق أن ادخروه عندما كانوا يعملون.

(25) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، جامعة الدول العربية، 2005، ص115.

أن انخفاض الدخل أو عدم وجود دخل يترتب عليه انخفاض مستوى الانفاق ومن ثم يؤثر كذلك في صحة الافراد، مما يترتب عليه انخفاض انتاجهم في حالة عودتهم إلى العمل مرة أخرى، ولا تقتصر الاثار الاقتصادية على العاطلين عن العمل، بل ينعكس على اقتصاد الدولة ككل، ففي حالة وجود ركود اقتصادي، الذي يعني وجود ركود في حركة الانتاج والبيع والشراء لينخفض معدل الاستثمار الذي يُعدّ بمثابة المحرك الاساس للنشاط الاقتصادي، وهنا يمكن اجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بأنها ترتّب عليها انخفاض في متوسط الناتج المحلي الإجمالي للتنمية الإقتصادية

يمكن اجمال الآثار السلبية للبطالة على الاقتصاد ككل بأنها ترتّب عليها انخفاض في متوسط الناتج المحلي الإجمالي للتنمية الإقتصادية.

سادساً: الآثار الإجتماعية والنفسية Social and Physical Effects

تؤثر البطالة سلباً في الحالة النفسية والاجتماعية للفرد، حيث يظهر الشعور بالإحباط وعدم الثقة بالنفس، وتبرز البطالة للتعبير عن سوء العلاقات الاجتماعية واجحافها، كوجه آخر لسوء توزيع أو تقسيم العمل الجماعي، وسوء توزيع الدخل والثروة، على المستويين المحلي والوطني، وعلى المستوى العالمي بين الدول الغنية والفقيرة .

يترتب على البطالة مجموعة من الآثار الاجتماعية والنفسية، حيث يشعر العاطلون عن العمل بالإحباط واليأس وعدم الانتماء للدولة، فتنتشر الجريمة بكل انواعها، بخاصة في حقول العاطلين عن العمل الذين لا يتلقون اعانة مدة بطالتهم ولهذا تأثير مدمر في المجتمع العاطل عن العمل، إذ أن الفرد

العاطل أو المتعطل عن العمل، الذي يشعر بأن له الحق في فرصة عمل ولم يحصل عليها لسبب أو لآخر ليس من السهولة بمكان اقناعه بالتعاون والتجاوب مع متطلبات برامج التنمية في البلد، وقد تؤدي الاثار النفسية والاجتماعية للبطالة إلى ارتفاع معدلات الانحراف وربما الاجرام. أضف إلى ذلك الانحرافات الفكرية وانتشار الشعور بالحقد والبغضاء نحو الطبقات التي تعيش في بحبوحة، علماً أن ذلك الشعور بدأ يتنامى بين صفوف المتعطلين عن العمل من خريجي الجامعات والمعاهد بسبب تلكؤ الحكومة في إيجاد الحلول المرضية لهذه المشكلة، وقد قاد ذلك إلى اصابة الكثير من المتعطلين عن العمل بتردٍ في حالتهم النفسية بعد سنين مضنية فقدوها من أعمارهم خلال حياتهم الدراسية وظروف الحصار التي انهكتهم[26].

فالحرمان من العمل وعدم الحصول على دخل مناسب يؤدي إلى الإنحراف واللجوء إلى أعمال غير شرعية ومن ثم اليأس والضياع.

(26) ياسين الانصاري، البطالة واثرها على طموحات طلبة وخريجي الجامعات العراقية، موسوعة النهرين، الشبكة العنكبوتية على الرابط: http://www.nahrain.com

وغالباً ما تتلازم البطالة وسوء التغذية والامية وتردي اوضاع الانسان والتعرض للمخاطر البيئية وعدم توافر الخدمات الصحية والاجتماعية، كما يترتب من الناحية الاجتماعية العزوف عن الزواج، وبالتالي الإمتناع عن فكرة تكوين أسرة تساهم في بناء المجتمع، وما يقود ذلك الى اعمال غير شرعية .

فالحرمان من العمل وعدم الحصول على دخل مناسب يؤدي إلى الإنحراف واللجوء إلى أعمال غير شرعية ومن ثم اليأس والضياع، وربما ممارسة العنف داخل الأسرة أيضاً فمن خلال الوجود في البيت بشكل مستمر وبسبب عدم وجود عمل يقضي الفرد وقته فيه، يُقبل على الجريمة والعنف والتطرف، ويعيش حالة نفسية سيئة .

وبما أن العاطلين عن العمل أو المعطلين عنه يشكلون عبئاً ثقيلاً على انفسهم أولاً ومن ثم على عوائلهم والمجتمع وخزينة الدولة، ولا يمكن الإستمرار على ذلك كما أنهم يشكّلون مركز توتر إجتماعي قابل للإنفجار في كل لحظة، يمكن إستغلالهم من القوى المتطرفة مقابل حفنة من المال، وجرّهم وتوريطهم بأعمال تخريبية ضد بلدهم الذي تخلى عنهم ولم يوفر لهم فرصة تنقذهم مما هم فيه.

أن تفشي ظاهرة البطالة يمكن أن يؤثر في مدى إيمان الافراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع،.

تأسيساً فأن تفشي ظاهرة البطالة يمكن أن يؤثر في مدى إيمان الافراد وقناعتهم بشرعية الامتثال للأنظمة والمبادئ والقواعد السلوكية المألوفة في المجتمع، وبذلك فأن البطالة لا يقتصر تأثيرها في تعزيز الدافعية والاستعداد للانحراف، إنّما تعمل أيضاً على إيجاد فئة من المجتمع تشعر بالحرية في الإنحراف[27].

(27) محمد عبد الله البكر، أثر البطالة في البناء الاجتماعي، مجلة العلوم الاجتماعية، الكويت، العدد (32)، 2003 ص58.

واتساقاً مع هذه القناعة والإيمان فإن إتهاك الانظمة والمعايير السلوكية العامة أو تجاوزها لا يعدّ عملاً محظوراً في نظرهم لأنهم ليسوا ملزمين بقبولها أو الإمتثال لها، وفاقاً لذلك فإن الفقر والبطالة يؤديان إلى حالة من شعور الرفض والعداء تجاه المجتمع وعدم الإيمان بشرعية الانظمته والامتثال لها، مما يؤدي إلى الانحراف والسلوك الاجرامي، بخاصة فيما يتعلق بجرائم الاعتداء على النفس .

كذلك فان البطالة تؤدي إلى ضعف أوامر الروابط الاجتماعية التي يحملها الناس تجاه المؤسسات الرسمية والانظمة والقيم الاجتماعية السائدة في المجتمع، كما أنها تحدّ أو تعطلّ من فاعلية سلطة الأسرة من ممارسة دورها في عملية الضبط الاجتماعي لأطفالها.

الإستنتاجات

خلص البحث إلى إستنتاجات أهمها ما يلي:

1 – ان إعتماد وزارة التعليم العالي قبول محرجات التربية كافة ادى إلى خلل في عرض الموارد البشرية شبه الماهرة والماهرة، وذلك بسب قلة عرض هذه الفئة من القوى العاملة (حملة الشهادة الإعدادية) بسب التوسع في القبول. هذه السياسة هي لمحاولة الكسب السياسي على حساب المجتمع.

2 – غياب تخطيط التعليم العالي، اذ تقوم خطة القبول على اساس توزيع مخرجات التربية على الكليات والأقسام بحسب طاقاتها الإستيعابية دون عدّ لحاجة السوق للموارد البشرية من الناحية والكمية .

3 – ترتّب على هذين الإستنتاجين إستنتاجات فرعية:

زيادة عرض الموارد البشرية عن حاجة المجتمع، في تخصصات غير نافعة،

وانحسار العرض في تخصصات بالمجتمع حاجة آنية. وهدر في الموارد المالية العروفة في إعداد الموارد البشرية غير النافعة.

4 - تكامت السياسات غير الحكيمة مع سياسات التشغيل غير الرشيدة، فضلاً عن توافر قيادات غير مسؤولة وغير متمكنة، إذ اتجهت هذه القيادات إلى تعيين افراد من تخصصات لا تتوافق وحاجاتها ممّا أدّى إلى شيوع ظهور أنواع البطالة وكما يلي:

* البطالة الهيكلية، فنجد كيمياوياً يعمل كاتب حسابات ومهندس حاسبات يعمل في السكرتارية وكذا مهندساً زراعياً يعمل في الافراد وهكذا . . . .

* بطالة مقنعة، بسبب عدم إلتزام القيادات، أو إعتمادها ملاكات وهمية تضم وظائف لا تحتاجها المؤسسة، مما ادى إلى تقسيم فرصة العمل الواحدة إلى عدة فرص، فضلاً عن تعقيد الروتين واستحداث واجبات جديدة لتشغيل الموارد البشرية الفائضة عن الحاجة.

* أدّى ذلك إلى إنتشار ظاهرة البنية المؤسسية،التي تقوم على أساس أنّ تَوسُّع الموظفين، هو حاجة اساس لهذا القسم أو الشعبة وبالتالي المؤسسة .

تأسيساً فإنَّ إعتماد هذه السياسات التعليمية نَجَمَ عنه:

هدر متراتب في الموارد المالية للمجتمع سواء المعروفة في انتاج هذه الموارد البشرية أم في الرواتب التي تتقاضاها عند التعيين في وظائف لا تناسب مؤهلاتها التي تعمل خارج تخصصها - أي بمستوى الإعدادية - وتتسلّم راتباً بمستوى الكليّة. ونجم عن هذه السياسات (قبول مخرجات التربية كافة) فجوة في الموارد البشرية، فاضحت فئة الموارد البشرية، شبه الماهرة والماهرة، نادرة أو معدومة.

المقترحات

لمعالجة ذلك تقدم الدراسة بعضاً من المقترحات علّها تعالج المشكلة الأساس:

إعتماد سياسات تعليم تقوم على اساس حاجة السوق كماً ونوعاً يكون ذلك:

- باعتماد دراسات تقوم على تحديد حاجات السوق المحتملة، ذلك بربط خطط الموارد البشرية لمؤسسات المجتمع. بتخطيط التعليم العالي.
- او بإعداد دراسات تقوم على أساس دراسة التطورات العلمية ومدى إنعكاسها على التطورات التكنولوجية المتوقعة.
- تحديد معدلات دنيا للتقديم للجامعة مثلاً: إعتماد معدل للتقديم لا يقل عن 80% لزيادة عرض الموارد البشرية الماهرة وشبه الماهرة.
- قيام الدولة بدراسات معمقة لملاكاتها وتحديد الفائض والعجز كمياً ونوعياً على اساس الحاجة الفعلية وعلى اسس موضوعية.
- إلزام وزارة المالية لمؤسسات الدولة بتحديد ملاكات متضمنة وظائف حقيقية موضوعية مع تحديد الحدود الدنيا لشاغلها.
- إعتماد سياسات تشغيل تقوم على اساس تكافؤ الفرص، فضلاً عن مواصفات المتقدم ومدى علاقتها لمتطلبات الوظيفة.